ابتعون والجميع توكيد للموكد السابق كالصفات المتواليات وقيل كل منها توكيد لما قبله وهي اي الفاظ التوكيد بمعنى واحد اي متحدة المعنى ولذلك لا يعطف بعضها على بعض اذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل لان الشيء الواحد لا يعطف على نفسه بخلاف الصفات فانها يجوز ان يتعاطف لتعدد معانيها وقد افهمت عبارته انه لا يجوز تقدم توابع اجمع عليه وهو كذلك لانه ادل على المقصود وهو الجمعية وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال الافراد وكما يوتى بعد اجمع بما ذكر يوتى بعد جمعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع بكتع وبصع وبتع وهو ظاهر كلام بعضهم انه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر والتوكيد اي الموكد بكسر الكاف تابع للموكد بفتحها في رفعه ان كان مرفوعا ونصبه ان كان منصوبا وخفضه ان كان مخفوضا وتعريفه ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان الفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها الضمير المذكور لفظا وما لم يضف فهو معرفة بنية الاضافة او بالعلمية الجنسية واذا كان كذلك فلا تجري الا على المعارف ولهذا لا يجوز توكيد النكرة بها عند البصريين مطلقا واجازه بعض الكوفيين ان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول ومما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من الفاظ الاحاطة كصمت اسبوعا كله وعليه جاء قوله

يا ليت عارة

ياليت عزة حولا كله رجب بخلاف صمت زمنا كله لانتفا الشرط الاول بخلاف نحو صمت شهرا نفسه لانتفاء الشرط الثاني واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في ضحه ولم يتعرض المؤلف للجزم اذ لا مدخل له هنا لان الفاظ المذكورة لا يوكد بها الا الاسماء باب وسمي بالتكرير وهو التابع شامل لجميع التوابع وقوله المقصود بالحكم دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بلا بعد الايجاب وببل بعد النفي ولكن ليست مقصودة بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله واما المعطوف ببقية احرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه انه مقصود المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله بلا واسطة المعطوف ببل بعد الا الاثبات فانه وان كان هو المقصود بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور ان المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبدل جار في الاسماء والافعال وحكمه التشريك في الاعراب وكذا قال واذا ابدل اسم من اسم او فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسياق الكلام على بقية العشرة والبدل من حيث هو على اربعة اقسام الاول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)